الموقف الإسرائيلي من قضية حق العودة للشعب الفلسطيني ١٩٤٨ – ١٩٦٧

د. أكرم محمد عدوان*

.ƙÛÊŸz ÛĞɆŋ¥ȅqä ĞĦŋȦɛä ǟäåȼä ĞɆŸȭ ÛȀȍȦĦţäş ǬΛǼΣä ȐΛøȦǪöä Ž ȫøȦÎŋ æȦǪȅÜ*

ملخص البحث:

تركز الدراسة على قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها قسراً منذ عام ١٩٤٨م، وحتى عام ١٩٦٧م، والموقف الإسرائيلي الرسمي وغير الرسمي منها.

وتعود أهمية الدراسة كونها تركز على قضية مهمة في تاريخ الشعب الفلسطيني ألا وهي قضية لاجيء فلسطين.

وتهدف الدراسة إلى إظهار حقيقة رئيسة تتمثل في أن إسرائيل ترفض كل أشكال الحلول المطروحة سواء على المستوى المحلي أم الدولي للقضية، بل تصر على رؤيتها لحل القضية، والمتمثلة في عدم عودتهم إلى ديارهم، بل توطينهم في الأماكن الموجودين فيها في الوقت الحاضر.

وسيعتمد الباحث في دراسته على منهجين رئيسين – المنهج التاريخي من حيث المراجع والوثائق – والمنهج التحليلي في تحليل المعلومات.

Abstract:

This study focuses on the right of return for Palestinian refugees who were forced to leave home from 1948 to 1967 in addition to the Israeli official and non-official position from this issue.

The research discusses an important question in the history of the Palestinian people-Palestine refugees.

The discussion and results of this study reveal that Israel rejects all proposals- for the refugees to return back to their homes- at both domestic and international levels. Meanwhile the Israeli side suggests for the refugees to stay and settle in the host countries.

The researcher makes use of both historical and analytical methodology.

مقدمة:

أهمية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوعاً مهماً جداً في تاريخ القضية الفلسطينية الحديث والمعاصر، ألا وهو موضوع حق العودة للشعب الفلسطيني، وهي القضية التي مازالت تراوح مكانها دون أي حل، وكما نعلم فقد ظهرت هذه القضية منذ عام ١٩٤٨، أثر وقوع حرب ١٩٤٨، واحتلال اليهود أجزاء كبيرة جداً من أرض فلسطين، ومن ثم إعلان دولة إسرائيل.

وبالرغم من صدور العديد من القرارات عن هيئة الأمم المتحدة، وعلى رأسها قرار رقم ١٩٤ الذي طالب صراحة بحل هذه القضية على أساس عودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم عما لحق بهم من أذى، فإن هذه القرارات والمشاريع رفضت رفضاً تاماً من الدولة الصهيونية، وطالبت إسرائيل بأن يكون الحل في توطينهم في الأماكن التي هجروا إليها، ضاربة بعرض الحائط – كعادتها – كل ا لقرارات والأفكار والمشاريع الدولية تجاه تلك القضية.

من هنا جاءت أهمية دراسة هذا الموضوع، فهي تناقش قضية مازالت حيَّة ومطروحة في كل المشاريع والأفكار السياسية التي تحاول إيجاد حل مناسب للقضية الفلسطينية، وهي قضية مازالت تعدُّ من القضايا الرئيسة فيما يطرح من مشاريع في الوقت الحاضر لحل القضية الفلسطينية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية قضية حق العودة، وتطورها وإظهار أهم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه هذه القضية، خاصة في المرحلة الواقعة بين عامي ١٩٤٨م – ١٩٦٧م، وهي المرحلة التي أسست للقضية الفلسطينية بشكل عام، كما تهدف الدراسة، إلى إظهار الموقف الرسمي وغير الرسمي الصهيوني من هذه القضية، خاصة أن الموقف الإسرائيلي من هذه القضية، ومنذ نشأتها لم يتغير ولم يتبدل على الإطلاق، وهو القاضي بأن تحل القضية بعيداً عن دولة إسرائيل.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث في دراسته المنهج التاريخي التحليلي، معتمداً على أهم المراجع والوثائق التي تناولت هذا الموضوع، مع تحليل المعلومات قدر المستطاع والتعليق عليها.

حدود الدراسة:

تمتد الدراسة في بعدها الزمني من عام ١٩٤٨م – ١٩٦٧م، أما عام ١٩٤٨م فهو العام الذي ظهرت فيه القضية عقب احتلال الصهاينة أجزاء كبيرة جداً من أرض فلسطين وتنتهي الدراسة عام ١٩٦٧، وهو العام الذي وقعت فيه الحرب الإسرائيلية العربية الثانية التي نتج عنها مرة أخرى هزيمة العرب، وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي أطلق عليها اسم اللاجئين عام ١٩٤٨م والنازحين عام ١٩٦٧م.

وانتهى الباحث بوضع خاتمة استعرض فيها أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين: (حق العودة)

كان من أهم الآثار التي ترتبت على حرب عام ١٩٤٨، بين العرب والصهاينة، مشكلة أو قضية اللاجئين الفلسطينيين، فقد كان من أهم ما نتج عن تلك الحرب، تهجير أكثر من ٩٠٠ ألف فلسطيني من أراضيهم، وقد مثلت تلك المشكلة ومازالت، ضربة في صميم القيم الإنسانية والقوانين والتشريعات الدولية، وذلك أمام فشل العالم والأمم المتحدة في إيجاد حل مناسب لها، مما يدل على فشل المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة التي أصدرت العديد من القرارات، وعلى رأسها القرار ١٩٤*، الذي يدعو إلى إيجاد حل لهذه القضية، ولكن لم تستطع المنظمة الدولية، ولا غيرها من المنظمات الإنسانية والحقوقية حتى هذه اللحظة من تطبيق هذا القرار، ولا غيره من الدعوات لإيجاد حل لقضية حق العودة الذي نادى به ذلك القرار.

ولقد أدت عمليات الإرهاب الصهيوني التي قامت بها مجموعات منظمة ومدربة من العناصر المتطرفة والاستعمارية في شكلها، والرجعية في عقيدتها، والهمجية في وسائلها إلى كارثة حقيقية، نجم عنها تهجير أكثر من ٩٠٠ ألف شخص من الشعب الفلسطيني كما ذكرنا، واستيلاء الصهاينة على ممتلكاتهم وأموالهم ومساكنهم، وأدى ذلك إلى هجرتهم إلى البلاد العربية المجاورة، وإلى بعض المناطق الفلسطينية التي لم يطلها البطش الصهيوني، فقد وصل منهم ما يقرب من ٤٣٠,٠٠٠ إلى منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة.

المهم في الموضوع أن قضية اللاجئين الفلسطينيين، أو ما يطلق عليها اسم قضية حق العودة مازالت تراوح مكانها حتى هذه اللحظة، وذلك لسبب بسيط جداً هو أن إسرائيل، ومنذ نشأتها عام ١٩٤٨ ونشأة تلك القضية في العام نفسه، مازالت ترفض وبشكل قاطع التعامل مع هذه القضية، وترفض رفضاً تاماً تطبيق القرار ١٩٤ الذي يدعو صراحة إلى حق العودة للشعب الفلسطيني، بل تطلب من الدول التي يوجد بها لاجئون فلسطينيون إلى توطينهم ومنحهم جنسيات تلك الدول، وهو الحل الذي ترى فيه إسرائيل حلاً مناسباً لهذه القضية.

وهنا سنحاول إلقاء الضوء على الموقف الإسرائيلي، من قضية حق العودة للشعب الفلسطيني وذلك منذ نشأة هذه القضية عام ١٩٤٨م، وحتى عام ١٩٦٧م، وهو العام الذي وقعت فيه الهجرة الثانية للشعب الفلسطيني وترسخت فيه قضية حق العودة، مع الهزيمة الثانية للعالم العربي، وقيام إسرائيل في حينها باحتلال ما تبقى من أرض فلسطين، وظهور لاجئين جدد من الشعب الفلسطيني.

تمحور الموقف الإسرائيلي من قضية حق ا لعودة، حول نقطة رئيسة ومهمة، تتمثل في رفض تام لما يسمى بحق العودة، أو السماح للمهاجرين من الشعب الفلسطيني بالعودة إلى ديارهم مهما كلف ذلك من ثمن، لهذا ومنذ اللحظة الأولى لوقوع الأزمة، عام ١٩٤٨، صدرت العديد من التصريحات من زعماء الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، التي ترفض جملة وتفصيلاً أي دعوة لعودة أولئك اللاجئين، إلى ديارهم أو حتى تعويضهم، كما طالبت الأمم المتحدة في حينها، بل يمكن القول إن الموقف الرسمي وغير الرسمي لزعماء دولة إسرائيل، تمثل في التغطية على هذه الجريمة، والدفع بما يملكونه من مكانة في العالم، لفرض أمر واقع، يقضي بإنهاء هذه القضية بالطريقة التي يراها زعماء الحركة الصهيونية . هذه النظرة وهذا الموقف الإسرائيلي تجاه هذه القضية، جاء مطابقاً تماماً للنظرة أو للعقيدة التي حملها زعماء الحركة الصهيونية، حتى قبل قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين، فالدعوات الصهيونية لتهجير سكان فلسطين، جاءت قبل عام ١٩٤٨، أي قبل قيام دولة إسرائيل بالفعل، فلو ألقينا نظرة على أهم منظري الحركة الصهيونية في هذا المجال، فسنجد العديد من أولئك الذين نادوا بهذه الفكرة، وعلى رأسهم البارون» إدموند روتشيلد» Edmond Rotchield الممول الرئيس لمشاريع الاستيطان الصهيوني في فلسطين، الذي أعرب عن استعدادة لتقديم الدعم المادي والمعنوي للعرب الذين يقبلون مغادرة أرض فلسطين إلى دول عربية وغربية، واقترح في حينها أن يرحلوا إلى العراق نهائياً، أما مؤسس الحركة الصهيونية الرسمية "ثيودر هرتزل"Thodor Herzl، فقد اعتمد لإقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين على ثنائية الاستيلاء على الأرض، وشن حرب إبادة، باعتبار أن أصحاب البلاد الأصليين هم" كائنات أخرى" ليس لها الحق في العيش"[١] وهذه أمثلة

بسيطة من الدعوات التي نادى بها زعماء الحركة الصهيونية في هذا المجال، وقد ترسخ هذا الموقف في ذهن أول زعيم للدولة الصهيونية بعد إنشائها، ألا وهو "ديفيد بن غوريون" David Ben Gurion الذي ظل يعمل طوال حياته السياسية لإنجاز هذا الهدف، فقد أعتبر بنغوريون في جلسة إدارة الوكالة اليهودية التي عُقدت في حزيران عام ١٩٣٨، أن نقطة الانطلاق أو المخرج لحل مسألة العرب في الدولة اليهودية، تكمن في ا لتوقيع على معاهدة مع الدول العربية تمهد الطريق لإخراج العرب من الدولة اليهودية إلى الدول العربية.[٢]

وهكذا نرى أن تهجير الشعب الفلسطيني كان الفكرة الرئيسة في أذهان زعماء ومنظري الحركة الصهيونية وعقولهم منذ نشأة هذه الحركة، حتى قبل أن يكون للصهاينة موضع قدم على هذه الأرض، فما بالنا بعد أن أصبح لهؤلاء الصهاينة مكانة وموقع ودولة على هذه الأرض، الأمر الذي مكنهم من تطبيق تلك الأفكار عملياً على أرض الواقع بعد عام ١٩٤٨، وهو الأمر الذي عمل عليه الصهاينة منذ إنشاء دولتهم وحتى هذه اللحظة.

لهذا فتطبيق الفكرة جاء بشكل منظم ودقيق ومخطط له، وليس بالصدفة كما يعتقد بعضهم، فمنذ اليوم الأول لقيام دولة إسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٤م، عمدت هذه الدولة إلى وضع الخطط المناسبة لتنفيذ هذا العمل على أكمل وجه، فالأساليب التي استخدمها الصهاينة مع السكان الأصليين كما ذكرنا كانت من أسوأ الأساليب الأخلاقية والهمجية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بدأت الحكومة الإسرائيلية تعمل على تنفيذ هذا المخطط وبدعم مادي ومعنوي كبير جداً، ومن أمثلة ذلك: تشكيل لجنة ترانسفير (ترحيل) رسمية حكومية، عُينت في نهاية آب/ أغسطس عام ١٩٤٨، من أجل التخطيط المنظم لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية.[٣] حيث قامت هذه اللجنة منذ تأسيسها بوضع مشروع تضمن النقاط الآتية:

- منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى بيوتهم أو قراهم.
- تدمير القرى العربية.
- توطين اليهود في القرى والبلدات العربية، وتوزيع الأراضي العربية على المستوطنين اليهود.
- استدعاء يهود العراق وسوريا.
- البحث عن طرق تضمن استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية، مثل سوريا والعراق ولبنان والأردن.[٤]

إن قراءة بنود هذا التوجه أو هذا المشروع، يعطينا دلالة واضحة على ما سبق ذكره من أفكار ومخططات صهيونية تجاه الشعب الفلسطيني، فهذا المشروع يتمحور حول هدف واضح وصريح، ألا وهو التخلص من الوجود الفلسطيني وبأي شكل من الأشكال، وذلك إما

عن طريق تدمير قراهم وبيوتهم وتوطين اليهود بدلاً منهم، أو البحث عن أساليب أخرى تكفل استيعابهم في الخارج، وتكفل عدم عودتهم إلى أراضيهم بشكل قاطع.

وقد تأكد ذلك الموقف الصهيوني من قضية حق العودة، من خلال العديد من الآراء والأفكار الصهيونية، التي جاءت خلال هذه المرحلة، لتؤكد فيما لا يدع مجالاً للشك على الموقف الرسمي الصهيوني من هذه القضية.

فقد جاء التأكيد من خلال المندوب الإسرائيلي في هيئة الأمم المتحدة في حينها "أبا إيبان" عند ما طُرحت أمام هيئة الأمم المتحدة أفكار إسرائيل لحل هذه القضية التي تمثلت في النقاط الآتية:

إن إسرائيل لا تتحمل أية مسؤولية عن وجود قضية اللاجئين الفلسطينيين، بل أن هذه القضية هي مسؤولية عربية بحتة.

واقترح إعادة إسكان اللاجئين الفلسطينيين في مناطق واقعة تحت سيطرة حكومة يكون جوهرها وتقاليدها مطابقة لجوهرهم وتقاليدهم، حيث يمكن استيعابهم فوراً، ومن دون صدمات.

وصرح أنه لا يوجد نية لإسرائيل في إعادة اليهود إلى العراق وسوريا ومصر والمغرب واليمن وإلى بلاد عربية أخرى، كي نستقبل لاجئين عرباً مكانهم.

يتضح لنا مما سبق، أن الأفكار التي صرح بها أبا إيبان أمام الهيئة الدولية تتحدث وبكل وضوح عن رفض إسرائيل، وبشكل قاطع، عودة الشعب الفلسطيني المهجر إلى دياره، بل أكثر من ذلك، فهو يدعو إلى حل قضيتهم على أساس توطينهم في الأماكن المتواجدين فيها، وأن لا مكان لهم على أرض دولة إسرائيل المزعومة، وهو بذلك يضرب عرض الحائط القرارات الدولية الصادرة عن الهيئة الدولية التي يتحدث أمامها دون أي خوف أو مسؤولية.

وتنفيذاً لهذه السياسة الصهيونية المعلنة بحق قضية اللاجئين، عمدت إسرائيل ومنذ اليوم الأول لإعلانها قيام دولة إسرائيل، إلى استخدام سياسة مفادها، الاستيلاء على أموال وممتلكات الشعب الفلسطيني المنقولة وغير المنقولة، فقد سيطرت إسرائيل على أكثر من ١٥ مدينة عربية صرفة، وأكثر من ٨٠٠ قرية فلسطينية، بما تشتمل عليه هذه المدن والقرى من أرض وعقارات وأموال منقولة، مستولية بذلك على أموال ما يقارب من ٩٠٪ من مجموع الفلسطينيين المقيمين في أراضي عام ١٩٤٨ الذين جرى تهجيرهم منها. إلى جانب الاستيلاء على الأموال التجارية والصناعية والأموال والأمتعة الشخصية.(٥)

وعلى هذا الصعيد، قامت إسرائيل بمصادره الممتلكات والأموال الشخصية كافة لأكثر من مليون لاجئ، في سبيل تثبيت يدها على هذه الأموال والممتلكات. فقد قامت بإصدار العديد من القوانين والتشريعات، كقانون المناطق المتخلَّى عنها الصادر عام

١٩٤٨، وقانون أنظمة الأراضي البور لعام ١٩٤٨، وقانون ممتلكات الغائبين لعام ١٩٤٨، وقانون نقل الملكية لهيئة التنمية، وقانون أنظمة زراعة الأراضي البور لعام ١٩٤٨م، هذا بالإضافة إلى العديد من القوانين والتشريعات، التي أسهمت في الاستيلاء على الأراضي التي مازال يسكنها بعض المواطنين الفلسطينيين ولم يهاجروا عنها، بذريعة الأمن أو التطوير، حيث جرد أولئك من ٨٠٪ من الأراضي المملوكة لهم، ولم يبق تحت أيديهم سوى ٢٠٠ ألف دونم تقريباً أي ما نسبتة أقل من ١٪ من الأراضي المملوكة لهم، وتشير التقديرات إلى أن الأراضي الزراعية التي استولت عليها إسرائيل تصل مساحتها إلى(٥٦٨، ٧٠٥، ٦) دونماً.(٦)

إن السياسة الإسرائيلية في هذه المرحلة واضحة جداً، فهي، في سبيل اتخاذ كل الإجراءات السياسية، والاقتصادية والقانونية، التي تضمن عدم عودة لاجئي فلسطين إلى ديارهم، عمدت إلى اتخاذ هذه الإجراءات، لإعطاء انطباع أن لا رجعة فيما قررته بخصوص هذه القضية على الأقل في هذه المرحلة(١٩٤٨).

تطورت الأحداث السياسية، في هذه المرحلة، وتدخلت الأمم المتحدة عن طريق إرسال مبعوث خاص بها لإيجاد حل لمشكلة الصراع بين الصهاينة والعرب، وقامت بوضع مندوب لها وهو«الكونت برنادوت» Count Bernadotte الذي جاء ببعض الأفكار لحل قضية اللاجئين، وقام بدعوة إسرائيل إلى السماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم، وأكد أن هيئة الأمم المتحدة، أكدت على حق الذين شردوا من ديارهم بسبب الإرهاب الحالي بالعودة إلى ديارهم مرة أخرى، وأكد أيضاً، على أنه يجب أن تدفع تعويضات عن الممتلكات لمن لا يرغب في العودة إلى دياره، وذلك حسب ما جاء في قرار هيئة الأمم المتحدة رقم ١٩١.(٧)

رفضت إسرائيل هذا المشروع، بل أكثر من ذلك قامت باغتيال الكونت برنادوت. ثم طرحت مشروعاً بديلاً، كان من أهم ما جاء فيه بخصوص قضية حق العودة، رفض حكومة إسرائيل العودة للاجئين، والتأكيد على أن الحرب حتى هذه اللحظة لم تنته بعد، وأن إسرائيل يجب عليها أن تحارب بأساليب جديدة وأسلحة جديدة حتى تتحرر كل أراضي فلسطين" وذلك كما جاء على لسان "مناحيم بيغن "في شهر نوفمبر ١٩٤٨.(٨)

فشل برنادوت في إقناع دولة إسرائيل للتجاوب مع مطالب هيئة الأمم وقراراتها بخصوص قضية حق العودة وكان مصيره القتل، وظل زعماء دولة إسرائيل على مواقفهم السابقة والمتعنته بخصوص هذه القضية، بل أكثر من ذلك بدأ قادة الحركة الصهيونية في الداخل وفي الخارج بوضع تصوراتهم النهائية بخصوص تلك القضية ومن أمثلة ذلك قيام أحد زعماء الحركة الصهيونية وهو "جوزيف سختمان "Joseph Sigtman ، وهو أحد خبراء الترانسفير السكاني، بوضع تصور خاص بهذه القضية، وذلك عندما اجتمع مع أعضاء

لجنة التراتسفير الحكومية، أثناء زيارته للأراضي المحتلة، في أيلول ١٩٤٨، و أوكلوا له مهمة االبحث وتقديم مقترحات لهم بخصوص قضية حق العودة، فقام بوضع خطة بعنوان "قضية التبادل السكاني العربي اليهودي" قدَّمها على شكل دراسة إلى "إلياهو إبشتاين" سفير إسرائيل في واشنطن، وقام هذا بدوره بتقديمها لسكرتير الحكومة الإسرائيلية "زئيف شارن" ولرئيس لجنة التراتسفير يو سف فايتس.(٩)

جاءت خطة سختمان على النحو الآتي:

- ترحيل إجباري للاجئين وغير اللاجئين الفلسطينيين، وإعادة توطينهم في العراق.
- تبادل منظم للسكان بين فلسطين والبلاد العربية وبشكل أساس للعراق، وترحيل الجاليات اليهودية في البلاد العربية إلى إسرائيل.
- التوطين لابد من تعزيزه بمعاهدة بين حكومة إسرائيل والعراق، وربما دول عربية أخرى.[١٠]

وناشد سختمان الإدارة الأمريكية، والبيت الأبيض مباشرة لتقديم الدعم للسياسة الإسرائيلية من أجل إعادة توطين الفلسطينيين في العراق.[١١]

يؤكد مشروع سختمان على وحدانية النظرة الصهيونية لقضية حق العودة، والقاضية بترحيل أكبر عدد ممكن من الشعب الفلسطيني، إن لم يكن كل الشعب الفلسطيني من أرضه إلى أراضي دول عربية أخرى، وبخاصة العراق، واستبدال هذا الشعب بمستوطنين صهاينة، بمعنى عملية إحلال كاملة كما كانت فرنسا وإيطاليا تفعلان في أثناء استعمارهما للجزائر وليبيا.

جاء الموقف الإسرائيلي من قضية حق العودة خلال عام ١٩٤٨، ثابتاً متفقاً مع الرؤية الصهيونية العامة لهذه القضية، والمتمثلة في رفض حق العودة سواء الحق المبدئي أو الحق العملي، أما الحق المبدئي وهو رفض إسرائيل الاعتراف بكونها المسؤولة عن هذه القضية منذ البداية، بل بالعكس فهي ترى أن التبعه تقع كلها على عاتق الجانب العربي الفلسطيني، وتعتقد اسرائيل أن العرب هم الذين دفعوا سكان فلسطين إلى الهجرة، وان الشعب الفلسطيني هاجر من أراضيه بمحض إرادته. ان اعتراف إسرائيل بهذه القضية يحرمها حق النقض، ويحرمها التحكم في كمية العائدين.

ظل الموقف الرسمي الإسرائيلي هكذا باستثناء فترة قصيرة الأجل جاءت عام ١٩٤٩، وذلك عندما أبدى رئيس الحكومة الأسبق(دافيد بن غوريون) استعداد إسرائيل للسماح بعودة ١٠٠,٠٠٠ لاجئ، إلى ديارهم ويبدو أن هذا العرض جاء فقط لكسب الوقت والمواقف حينها وبخاصة مع إصرار هيئة الأمم المتحدة على تنفيذ القرار ١٩٤، ووساطة لجنة التوفيق الدولية في هذه القضية، وجاء العرض في مقدمة المناقشة التي دارت في هيئة الأمم المتحدة لقبول إسرائيل عضواً فيها. أما على أرض الواقع حتى هذا العرض لم يكتب له النجاح والتطبيق[١٢]

حاولت إسرائيل في عام ١٩٤٩، كسب ود المجتمع الدولي وتعاطفه، وذلك لقبولها عضواً في هيئة الأمم المتحدة، والذي يعني الاعتراف بها كدولة رسمياً في هذه المرحلة، لهذا طرحت مشروعها الداعي إلى استيعاب مائة ألف من اللاجئين إلا أن هذا الطرح لم يطبق فعلياً، خاصة بعد أن حصلت إسرائيل بالفعل على عضوية هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٩، وبدأت في الدخول مع الدول العربية في مفاوضات الهدنة بل نجد أن إسرائيل، قد رفضت في هذه المرحلة الطرح الأمريكي الذي يقضي بأن تسمح إسرائيل بعودة ثلث العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين، وكانت التقديرات حينها تقول أن الثلث يقدر بـ ٢٠٠,٠٠٠ نسمة تقريباً، على أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية، نفقات إعادة تأهيل باقي اللاجئين، الذين كان من المفترض أن يُستوعبوا في الدول العربية، وجاء هذا الرفض على لسان(ديفيد بن غوريون)، رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك واقترح بديلاً لذلك، إنشاء صندوق دولي يعالج هذا الموضوع على أن تشترك إسرائيل فيه، من دون أن تتحمل إسرائيل المسؤولية، على أن تجرى معالجة الأمر على أساس عمليات إعادة تأهيل جماعية، لا تصفية حسابات وتعويضات فردية.(١٣)

شهدت المرحلة الممتدة من عام ١٩٤٩ – ١٩٦٧ تطورات سياسية كبيرة جداً في إسرائيل، كان من أهمها قبول إسرائيل عضواً رئيساً في هيئة الأمم المتحدة، ومن ثم نجاحها في توقيع اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية(اتفاقيات رودس) ١٩٤٩م، ومن ثم تجميد مناقشة القضية الفلسطينية داخل أروقة الأمم المتحدة، وإنشاء وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وغيرها من الأحداث على المستوى العربي لا داعي لحصرها في هذا البحث.

وبالرغم من هذه الأحداث ظل الموقف الإسرائيلي من قضية حق العودة، على حاله دون أي تغيير، بل يمكن القول إن القضية أصبحت تحتل مكانة ثانوية في المجالين المحلي والدولي.

وأهم ما طرح من مقترحات إسرائيلية بخصوص هذه القضية خلال هذه المرحلة، ما سمي في حينه، بالعملية الليبية عام ١٩٥٠، وهو المقترح الذي تقدمت به وزارة الخارجية الإسرائيلية في آذار/ مارس/ ١٩٥٠، حين عرض «خزقئيل غوردن» مدير قسم المؤسسات الدولية لدى وزارة الخارجية خطة بعنوان «إعادة توطين العرب في الصومال وليبيا» اللتين تسيطر عليهما إيطاليا في ذلك الوقت، وقد جرت الموافقة على هذه الخطة رسمياً في اجتماع عقد يوم ١٣/أيار/ ١٩٥٤، بمشاركة الوزراء موشيه شاريت وزير الخارجيه ووزير المالية ليفى أشكول، ووزير الزراعة بيرتس نفتالي، ومدير عام وزارة الخارجيه ومستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، يوسف فايتس ممثلاً عن الصندوق القومي اليهودي، وبناء على

هذا الاجتماع شكِّلت لجنة تسمى « لجنة اللاجئين» لمتابعة إمكانية تطبيق هذه الخطة.[١٤]

وتضمن المشروع الإسرائيلي المسمى بالعملية الليبية البنود الآتية:

- جمع الأموال لغرض شراء أراض زراعية في ليبيا من المستعمرين الإيطاليين وإسكان اللاجئين الفلسطينيين فيها لزراعتها.
- تبادل ممتلكات العرب في إسرائيل مع ممتلكات اليهود في ليبيا.
- ترحيل ٣٠٠ خبير زراعي فلسطيني مع عائلاتهم إلى ليبيا، والمرشحون يجب أن يكونوا لاجئين تخلوا عن ممتلكاتهم في إسرائيل كخطوة أولى عند بداية التنفيذ.
- شراء أراض من مالكين يعيشون في قرى واقعة في منطقة الحدود الأردنية(الضفة الغربية) لكن أراضيهم موجودة في إسرائيل.[١٥]

عند قراءة بنود هذا الطرح، نلاحظ أنه يتمحور حول نقطة رئيسية، ألا وهي إعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم ولكن ليس في فلسطين، بل في ليبيا الوطن الجديد الذي يقترحه زعماء الحركة الصهيونية بديلاً عن الوطن الأم، وذلك من خلال ما يسمى تبادل السكان والأرض في فلسطين مع ممتلكات اليهود في ليبيا.

وهذا يدل على مدى حرص زعماء الحكومة الصهيونية في هذه المرحلة على إفراغ فلسطين من سكانها الأصليين واستبدالهم بصهاينة، وهو ما يعني إنهاء الوجود الفلسطيني في هذه الأرض.

لم تتوقف المقترحات والأفكار الصهيونية في هذه المرحلة لإيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين سواء من أطراف رسمية داخل الحكومة الإسرائيلية، أو من أطراف صهيونية غير رسمية.

ففي عام ١٩٤٩م قام "عزرا دانين" وهو كبير موظفي وزارة الخارجية، والمخول الرئيس في قضية اللاجئين، بطرح أفكار ظنَّ أنها جديدة لحل قضية حق العودة للشعب الفلسطيني **وقد جاءت أفكاره على النحو الآتي**:

- العمل على استيعاب أكبر عدد ممكن من اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية.
- فتح مشاريع اقتصادية خارج فلسطين، لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لكي يُوطنوا هناك.
- مساهمة إسرائيل في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في تلك المنطق.[١٦]

مازال التركيز الإسرائيلي حول قضية حق العودة، يبني على أساس إيجاد حلول خارجية بعيدة عن المسؤولية الإسرائيلية تجاه حق العودة، توافق إسرائيل على حلول لهذه القضية، ولكن دون أدنى مسؤولية إسرائيلية عنها، من خلال العمل على تذويب اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات التي يعيشون معها في الخارج.

وقد طرح دانين فكرة بناء مشاريع كبيرة لهذا الغرض، وبخاصة في مجال النفط عن طريق شركة أرامكو، التي تصل ما بين السعودية ولبنان، وطبقاً لتصوره فإن مثل هذه المشاريع ستستوعب آلاف اللاجئين من الشعب الفلسطيني، وفي نهاية المطاف سوف يندمجون ويذوبون في تلك الأماكن(١٧)

وقد تكررت الأفكار والمقترحات الصهيونية السابقة، على لسان أحد زعماء الحركة الصهيونية وهو "حنان بار" Hanan Bar أحد كبار موظفي إسرائيل، وكان يعمل قنصلاً عاماً في أثيوبيا، الذي اقترح، تأسيس منظمة في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أمريكيا اللاتينية هدفها تشجيع هجرة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلدان العالم المختلفة، بما في ذلك القارة الأمريكية، على أن تركز تلك المنظمة على قادة المهاجرين العرب في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية، وضم عناصر أخرى مثل رجال الدين المسيحي وحتى عناصر يهودية غير معروفة أمام العامة بأنها متعاطفة مع إسرائيل، وتقوم هذه المنظمة بإجراء مفاوضات مع حكومات ومؤسسات مختلفة في العالم لإيجاد أماكن استيعاب في بلاد مختلفة، مع جمع الأموال اللازمة لإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المختلفة.(١٨)

ثم طرح موشى ديان Moshe Dayan، أحد قادة دولة إسرائيل الكبار في عام ١٩٥٩، مشروعاً لتسوية قضية حق العودة، وقد تمحور مشروعه في النقاط الآتية:

- رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين.
- إعادة تأهيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين من خلال اتحاد كونفدرالى مع الأردن.
- إمكانية توسيع هذا الاتحاد ليشمل الأردن.
- تشجيع الهجرة الصهيونية لزيادة عد سكان دولة إسرائيل.(١٩)

القاسم المشترك في هذه المقترحات جميعاً، هو عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بأي حال من الأحوال، والعمل على جعل دول العالم الآخر خاصة الدول العربية على استيعابهم وتوطينهم، بهدف تذويب هذه القضية والقضاء عليها نهائياً.

ظل الموقف الإسرائيلي من قضية حق العودة، على هذا النحو، بالرغم من التغييرات السياسية في المنطقة، وطرحت أفكار أخرى لا تختلف كثيراً عن الأفكار السابقة لحل هذه القضية، ففي عام ١٩٦٥ قام "ليفى أشكول" Levi Eshkol، وهو من أشهر الشخصيات الصهيونية وأقواها، وقد شغل العديد من المناصب في دولة إسرائيل، كان من أهمها رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع عام ١٩٦٣، بوضع مخطط جديد وأفكار جديدة لحل قضية حق العودة، كان من أهمها:

توجيه جزء من الموارد الضخمة للمنطقة باتجاه إعادة توطين اللاجئين، ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية(أي في الدول العربية).

استعداد إسرائيل للمساهمة المالية، مع الدول الكبرى، في عملية توطين اللاجئين باعتبارها الحل المناسب لمصالحهم الحقيقية والأساسية، والمناسب أيضاً لمصالح إسرائيل الأساسية.(٢٠)

ثم جاء مشروع موشيه ديان الثاني في حزيران ١٩٦٧، وكان يشغل في هذه المرحلة منصب وزير الدفاع في الكيان الصهيوني، **والذي اشتمل على النقاط الآتية**:

- تأهيل اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم خارج حدود دولة إسرائيل.
- تقديم مساعدة مالية للعائلات الفلسطينية التي ترغب في الهجرة.
- شراء أراضٍ خارج حدود دولة إسرائيل، خاصة في أمريكيا اللاتينية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها.
- تسهيل إجراءات السفر للمهاجرين من خلال السفارات الإسرائيلية في الخارج، ومن خلال مكتب الحاكم العسكري.

ومن أجل تنفيذ هذا المخطط قام موشى ديان، بتشكيل وحدة بالغة السرية من ممثلين من مكتب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، والشاباك، وقد أطلق على الوحدة اسم "وحدة أشكول" نسبة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، وقد تولت اللجنة وضع الخطط اللازمة لتشجيع الهجرة الفلسطينية من المناطق المحتلة إلى أمريكيا اللاتينية ومناطق أخري من العالم(٢١).

يتضح لنا مما سبق، أن الحكومة الإسرائيلية في هذه المرحلة، بدأت تضع الخطط ليس فقط برفض رجوع اللاجئين الفلسطينيين في الخارج، بل لإخراج أكبر عدد ممكن من الشعب الفلسطيني من أراضيه إلى دول أخرى، وهذا يعتبر تطوراً خطيراً في السياسة الإسرائيلية تجاه هذه القضية، وهذا يعطي إشارة واضحة، أن قضية حق العودة التي بدأت عام ١٩٤٨، أصبحت في طي النسيان في السياسة الإسرائيلية، وأن إسرائيل أصبحت تبحث عن ما هو أخطر من ذلك، وهو طرد أكبر عدد ممكن ممن بقوا من الشعب الفلسطيني في أراضيهم، ولم يغادروها رغم سياسة القهر والقتل والتشريد، حتى تصبح هذه الأرض صهيونية خالصة.

وعلى أثر هذه السياسة الحكومية الرسمية الإسرائيلية تجاه قضية حق العودة، جاءت أفكار وطروحات أخرى، من خلال زعماء إسرائيل في هذه المرحلة، لا تقل خطورة عن تلك الأفكار التي طرحها موشى ديان أو ليفي أشكول، ومن أهم تلك الأفكار ما طرحه يوسف فايتس Yusef Vites عام ١٩٦٧، وهو أحد زعماء الحركة الصهيونية، ورئيس سابق لدائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي، وهو بالطبع من أكبر مشجعي سياسة الترانسفير. **وقد طرح النقاط الآتية**:

- ترحيل كل العرب إلى البلاد المجاورة، والترحيل يجب أن يتم من خلال استيعابهم في العراق وسوريا وشرق الأردن.
- تقوم الحكومة الإسرائيلية بتوفير الأموال اللازمة، لإعادة توطين اللاجئين.

وكان من أهم مبررات يوسف فايتس لهذا الطرح، هو أن البلاد لا تتسع لشعبين وإذا ما بقي العرب فيها، ستكون البلاد ضيقة ومحصورة.[٢٢]

من الواضح من خلال الطرح السابق، أن الآراء والمقترحات الصهيونية، إزاء قضية حق العودة، أصبحت أكثر تطرفاً وعنصرية من سابقاتها، فالتركيز الآن على طرد أكبر عدد ممكن من الشعب الفلسطيني إلى خارج ما تدعيه دولة إسرائيل بالوطن القومي اليهودي، وأكرر هنا أن الطرح الصهيوني بدأ يركز فقط على كيفية جعل فلسطين خالصة لليهود، وليس على كيفية إيجاد حل لقضية حق العودة.

لهذا جاءت معظم مشاريع حل قضية حق العودة من الجانب الإسرائيلي في هذه المرحلة(عام ١٩٦٧) لترسم خريطة جديدة لهذه القضية، وبخاصة بعد انتصار إسرائيل في حرب الأيام الستة، واحتلالها لأراضٍ جديدة عربية وفلسطينية(الضفة الغربية وقطاع غزه)، وتكرار المشكلة القديمة التي حدثت عام ١٩٤٨، وظهور لاجئين جدد من الشعب الفلسطيني على أثر هذه الحرب.

هذه الخارطة تتمثل كما ذكرنا في السابق، بطي مشكلة لاجئي عام ١٩٤٨، ونسيانهم نهائياً، والتعامل مع مشكلة لاجيء عام ١٩٦٧، ولكن بالأسس القديمة نفسها التي ترفض كلياً عودة أي لاجئ فلسطيني إلى أراضيه سواء داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، أو الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

ومما يدلل على هذا الحديث ما طرح من أفكار جديدة تجاه هذه القضية بعد حرب عام ١٩٦٧ مباشرة، والتي كان من أهمها، أفكار "أليعزر ليفنه" Alaaezer Levni، وهو أحد قادة حركة إسرائيل الكاملة، وقد أطلق على مشروعه اسم "مشروع الهجرة" وتضمن:

- ترحيل نصف مليون لاجئ فلسطيني من قطاع غزة والضفة العربية، وتوطينهم في سيناء، وترحيل جزء آخر إلى بلاد ما وراء البحار، أو توطينهم في بلاد مجاورة كالأردن.
- يجب أن توجه الهجرة إلى جميع البلاد التي تحتاج إلى أيدي عاملة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا وأمريكيا اللاتينية.
- تقوم إسرائيل بتقديم الدعم المالي للمهاجرين من أجل مساعدتهم في الاستقرار في أماكنهم الجديدة، بحيث يخصص مبلغ ٥٠٠٠ دولار لكل عائلة مكونة من ٦ – ٧ أشخاص.[٢٣]

وقد تكررت هذه الفكرة أكثر من مرة في هذه المرحلة، وبدأ العمل من الجانب الإسرائيلي على ترسيخ هذه الأفكار الجديدة، للقضاء نهائياً على فكرة حق العودة، وليركز العالم فقط على الهجرة الجديدة عام ١٩٦٧م وعلى ما يتبعها من هجرات قسرية للشعب الفلسطيني من جراء السياسات الصهيونية ضده، فجاءت في هذه المرحلة أفكار من خلال مشروع «موشي دوتان» Moshi Dotanفي نوفمبر ١٩٦٧، وهو أحد أعضاء حركة إسرائيل الكبرى، والتي تمثلت في النقاط الآتية:

- يجب أن تنفذ سياسة التهجير بدعم وتشجيع من الحكومة الإسرائيلية.
- القيام باتصالات أولية مع حكومات الدول المنوي الترحيل لها، ومن ثم عقد اتفاقيات معها بهذا الشأن.
- الاستعانة بالهبات الدولية والقومية للمشاركة في التخطيط لحل مشكلة اللاجئين الإنسانية.
- تخصيص مبلغ وقدرة ٥٠٠٠ دولار لهجرة عائلة مكونة من ٦ أفراد.[٢٤]

من الواضح أنه بعد حرب عام ١٩٦٧، وما أسفرت عنه من نتائج ومتغيرات على الأرض، ومن احتلال إسرائيل لمناطق جديدة شملت كما ذكرنا الضفة الغربية وقطاع غزة أي باقي الأرض الفلسطينية، وجدت إسرائيل نفسها أمام واقع جديد، وأمام تطورات سياسية تختلف كلياً عن سابقتها، خاصة فيما يتعلق بقضية حق العودة، لهذا ومنذ ذلك التاريخ عكفت إسرائيل في البحث عن حلول جديدة لهذه القضية التي سبق الحديث عنها، وقد اختلفت تلك الحلول والأفكار من وجهة نظري الشخصية كلياً عن الحلول السابقة لهذه الحرب، فقيل حرب ٦٧، كانت إسرائيل تطرح مشاريع وأفكاراً تتعلق فقط في كيفية القضاء نهائياً على فكرة حق العودة للاجئين عام ١٩٤٨، لهذا جاءت معظم أفكارها ومقترحاتها سواء على المستوى الرسمي أو المستوى الشخصي، برفض فكرة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وظلت إسرائيل طوال تلك المرحلة(١٩٤٨ – ١٩٦٥) تراوغ وتساوم من أجل رفض أي مقترح لحل هذه القضية يعني عودة أي لاجئ فلسطيني إلى أرضه، وهذا بالطبع ثابت من الأفكار والمشاريع التي نوقشت خلال البحث، أما المقترحات والمواقف الإسرائيلية من قضية حق العودة، مع بداية عام ١٩٦٧ ووقوع حرب عام ١٩٦٧، والنتائج السياسية والعسكرية التي ترتبت عليها فنجد أن هذه المواقف الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية قد اختلفت نوعاً ما.

فمعظم تلك الأفكار والمواقف أصبحت تنادي بهجرة أكبر عدد ممكن من الشعب الفلسطيني إلى دول العالم الآخر، والبحث في كيفية دعم هذه الهجرة واستبدالها بهجرة

صهيونية معاكسة، وهذا في اعتقادي يعود في المقام الأول إلى النتائج التي ترتبت عليها حرب عام ١٩٦٧، وبخاصة في المجال العسكري، والهزيمة التي حلت بالعالم العربي، التي جعلت إسرائيل أكثر قوة ومناعة من ذي قبل، ورسخت أقدام دولة إسرائيل على أرض فلسطين وعلى المناطق المجاورة لها، وأصبحت إسرائيل في هذه المرحلة قوة ثابتة لا يمكن فرض أي حلول عليها دون موافقتها، خاصة مع الدعم الدولي الأوروبي الأمريكي لها.

خاتمة:

نستطيع أن نؤكد في نهاية هذه الدراسة، أن قضية حق العودة للشعب الفلسطيني، ستبقى تراوح مكانها، ولن يكون لها أي حلول، إزاء الرفض الإسرائيلي لهذه القضية، فإسرائيل ترفض كل المشاريع والأفكار والمقترحات لحل هذه القضية بالطريقة التي ينادي بها العالم، لأنها تعلم جيداً أن عودة أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني موزعين على جميع أنحاء العالم، تعني القضاء عليها نهائياً، والدليل على ذلك، ما تعانية إسرائيل الآن من مشكلة سكانية داخلية وخارجية، والمتمثلة في الزيادة السكانية المطردة، لعرب أو فلسطيني الداخل أولاً، أو لسكان فلسطين فى الضفة العربية وقطاع غزة من جهة ثانية، إلى جانب ما تواجهه الآن من مشكلة رئيسية تتمثل في الهجرة الصهيونية المعاكسة من دولة إسرائيل المزعومة، إلى دول العالم الآخر نتيجة ما تواجهه إسرائيل الآن من مشكلة سياسة وعسكرية خطيرة جداً.

لهذا نستنتج أن قضية حق العودة للشعب الفلسطيني، قضية شائكة ومعقدة لا يمكن أن تحل بعيداً عن ما يسمى الأن من حلول نهائية للقضية الفلسطينية، فهي لا تقل أهمية عن قضية القدس أو قضية الحدود أو غيرها من القضايا التي تعاني منها القضية الفلسطينية.

كما نؤكد أن ما يطرح الآن من حلول لهذه القضية، سواء من الجانب الإسرائيلي أو الفلسطيني لا يمثل سوى حلول مرحلية القصد منها وأد هذه القضية والقضاء عليها، كونها تمثل عنصراً رئيسياً من الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

لهذا نؤكد أن قضية حق العودة للشعب الفلسطيني، هي قضية محورية وحساسة جداً لا يستطيع أي شخص مهما بلغ من أهمية سياسية، أن يتنازل عنها، وليس من حق أي أحد في الداخل أو في الخارج أن يطرح أي مشروع هدفه القضاء على هذه القضية أو تذويبها أو العبث بها، لأن ذلك يمثل خيانة عظمى لقضية حق العودة واللاجئين الفلسطينيين.

الهوامش:

* نص قرار رقم ١٩٤ والصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ وفي فقرته رقم «١١» على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عملياً، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة، وكذلك عن كل خسارة أو ضرر أصاب الممتلكات وتعين، بمقتضى مبادئ القانون الدولى أو عملاً بروح الإنصاف، على الحكومات أو السلطات المسؤولة التعويض عنه وتوعز إلى لجنة التوفيق تسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ودفع التعويضات لهم، وإقامة علاقات وثيقة مع مدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله مع الأجهزة والوكالة المناسبة في الأمم المتحدة(انظر قرارات هيئة الأمم المتحدة قرار رقم ١٩٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين المجلد الأول(١٩٤٨ – ١٩٧٤) مراجعة وتدقيق، جرورج طعمه، بيروت، ١٩٨٤.

١. عبده الأسدي، قضية اللاجئين الفلسطينيين من المنظور الإسرائيلي، صامد الاقتصادي، العدد ١٠٥ أيلول، ١٩٩٦، ص ١١٠.
٢. المرجع نفسه، ص ١١٢.
٣. نور مصالحة- إسرائيل وسياسة النفي، ترجمة عزت الغزاوي، مؤسسة الأيام للنشر، رام الله، فلسطين، ب ط، ٢٠٠٣، ص ٧٨.
4. Benny Morris « Yosef weitz and the Transfer Committess، 1948– 49 » Middle Eestern Studies، Vol.2(October 1986).PP- 549 – 550.
٥. هنرى كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، مكتبة لنبان، بيروت، ١٩٩٧، ص ٨٢.
٦. د. جمال نافعه حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم في ضوء قرارات هيئة الأمم المتحدة، صامد الاقتصادى، العدد ٨٣، آذار، ١٩٩١، ص ١٥٢.
٧. مشروع برنادوت الثاني الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة، المحلق رقم ١١(التقرير المرحلي لوسيط الأمم المتحدة لفلسطين) الجزء الأول الفصل الثالث. ص ١٨٨
٨. عادل محمود رياض الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٢٧.

9. Simha Flapan، The Birth of Israel Myths and Realities (New York: Pantheon book's 1987).p.107.

10. Nur Masalha، Expulsion of the Palestinians:the Concept of « Transfer » in Zionist Political Thought، 1882 – 1948(Washington، DC: Institute for Palestine، 1992) PP.161 – 165،

١١. نور مصالحه إسرائيل الكبرى و الفلسطينيون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت الناصرة، ط الأولى، ٢٠٠١، ص ٨.

١٢. شلومو غازيت، قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيل، مجله الدراسات الفلسطينية العدد، ٢٢، ١٩٩٥، ص ٨٦ – ٨٧.

١٣. المرجع السابق، ص، ٨٩.

١٤. مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص ٩٢.

١٥. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد، ٧٢، إبريل ١٩٨٣، ص ١٩٨.

١٦. مصالحه، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص ٨٥.

17. Walid Khalike «Plan Dalet: Master for the Conquest of Palestine،» Jour nal of Palestine Studies 18، nol(Autumn 1988). P.p 4 – 19.

١٨. مصالحه، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص ١٩.

١٩. نظام بركات، مراكز القوى في إسرائيل ١٩٦٣ – ١٩٨٣، دار الجليل، عمان الأردن، ١٩٨٣، ص ٦٢.

٢٠. مجلة صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، العدد، ٨٤، حزيران ١٩٩١، ص ١٣٦.

٢١. مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، مرجع سابق، ص ١١٩.

٢٢. المرجع السابق، ص ١١٠.

٢٣. مصالحة، إسرائيل الكبرى، مرجع سابق، ص ٥٤ – ٥٥.

24. DIvid Hirst، the Gun and The Olive Branch(London: Faber and Faber، 1984).p. 378